# آلية إعداد التقارير المستقلة: تقرير نتائج المرحلة الانتقالية في الأردن 2018-2021

أعدت هذا التقرير آلية إعداد التقارير المستقلة التابعة لشراكة الحكومة المفتوحة.

## جدول المحتويات


**1. مقدمة** **2**

**2. تنفيذ خطة العمل** 3

2.1 أبرز النقاط والنتائج 3

2.2 أثر جائحة كوفيد-19 على التنفيذ 4

2.3 النتائج المبكرة 6

2.4 تنفيذ الالتزام 8

**3. عملية ذات أصحاب مصلحة متعددين** 15

3.1 عملية ذات أصحاب مصلحة متعددين طوال فترة تنفيذ خطة العمل 15

3.2 لمحة عامة عن أداء الأردن طوال فترة تنفيذ خطة العمل 19

**4. المنهجية والمصادر** 22

**الملحق 1. مؤشرات آلية إعداد التقارير المستقلة** 23

# 1. مقدمة

إن شراكة الحكومة المفتوحة هي شراكة عالمية تجمع مصلحين حكوميين وقادة من المجتمع المدني معًا من أجل استحداث خطط عمل تجعل الحكومات أكثر شموليةً واستجابةً ومساءلةً. ويمكن لالتزامات خطة العمل أن تبني على المساعي القائمة وتحدد خطوات جديدة لإكمال الإصلاحات الجارية أو إطلاق مجال جديد بالكامل. وفي هذا السياق، تشرف آلية إعداد التقارير المستقلة التابعة لشراكة الحكومة المفتوحة على كافة خطط العمل لضمان التزام الحكومات بالالتزامات. ويستخدم قادة المجتمع المدني والحكومة التقييمات من أجل عكس التقدّم الذي أحرزوه وتحديد ما إذا كان لهذه المساعي أثر على حياة الناس.

تهدف آلية إعداد التقارير المستقلة إلى توجيه الحوار القائم نحو إعداد التزامات مستقبلية وتنفيذها. للحصول على وصف كامل لمنهجية آلية إعداد التقارير المستقلة، يرجى زيارة الموقع التالي:

https://www.opengovpartnership.org/about/independent-reporting-mechanism

يغطي هذا التقرير تنفيذ خطة العمل الأردنية الرابعة منذ عام 2018 وحتى 31 آب/أغسطس 2021[1]، مع العلم بأن فترة التنفيذ كانت مقررة في البداية من 1 أيلول/سبتمبر 2018 إلى 31 آب/أغسطس 2020، ثم تم تمديدها حتى 31 آب/أغسطس 2021 بموجب سياسة المرونة التي وضعتها شراكة الحكومة المفتوحة خلال الجائحة.

في العام 2021، اعتمدت آلية إعداد التقارير المستقلة نهجًا جديدًا لعملية البحث ونطاق إعداد التقارير بشأن خطط العمل، التي تمّ اعتمادها بموجب تحديث آلية إعداد التقارير المستقلة.[2] وكانت الآلية قد عدّلت تقارير تنفيذ خطط العمل لعامَي 2018-2020 و2019-2021 لمواءمة العملية الانتقالية مع منتجات آلية إعداد التقارير المستقلة الجديدة وتمكين الآلية من تكييف سير العمل على ضوء آثار جائحة كوفيد-19 على عمليات شراكة الحكومة المفتوحة في المملكة.

[1] واصلت وحدة الحكومة المفتوحة في الأردن تنفيذ التزاماتها بموجب خطة العمل الراهنة حتى بعد انتهاء فترة التنفيذ الرسمية التي شملها هذا التقرير. وإذ تقدّر آلية إعداد التقارير المستقلة هذه الجهود، لا يسعها إلا أن تأخذ بإثباتات التقدم المحققة حتى 31 آب/أغسطس 2021 وذلك حفاظًا على التناسق مع منهجية التقييم المتبعة في كل الدول.

[2] لمزيد من المعلومات، يرجى زيارة الموقع التالي: https://www.opengovpartnership.org/process/accountability/about-the-irm/irm-refresh/ :

## 2. تنفيذ خطة العمل

يقيّم تقرير نتائج المرحلة الانتقالية الصادر عن آلية إعداد التقارير المستقلة وضع الالتزامات الواردة في خطة العمل ونتائج تنفيذها في نهاية دورة خطة العمل. إن هذا التقرير لا يعيد النظر في التقييم لأغراض "قابلية المراجعة" أو "الملاءمة" أو "الأثر المحتمل". فآلية إعداد التقارير المستقلة تقيّم هذه المؤشرات الثلاثة في تقارير تصميم آلية إعداد التقارير المستقلة. لمزيد من التفاصيل حول كل مؤشر، يرجى النظر في الملحق 1 من هذا التقرير.

### 2.1 أبرز النقاط والنتائج

حققت خطة العمل الأردنية الرابعة (2018–2021) التي أعدتها شراكة الحكومة المفتوحة مستويات كبيرة من الإنجاز، ولكنّ آلية إعداد التقارير المستقلة لم تجد براهين على تحقيق نتائج أولية ملحوظة خلال الفترة قيد المراجعة. ويعزى ذلك جزئيًا إلى قلة الطموح في تصميم الالتزامات، وفق ما أشار إليه تقرير التصميم الصادر عن آلية إعداد التقارير المستقلة.[1] وهذا يعكس التحديات التي طرحتها جائحة كوفيد–19 وتبدّل أولويات الحكومة[2]. ومن أصل الالتزامات الخمسة، تمّ تنفيذ أربعة إما جزئيًا أو كليًا (80% من الالتزامات). وجاء معدل إنجاز خطة العمل هذه، بنهاية فترة التنفيذ، مماثلاً لخطة العمل السابقة (2016–2018) حيث تمّ تنفيذ 9 من أصل 11 التزامًا إما جزئيًا أو كليًا (82% من الالتزامات).[3]

وقد عكس التقدّم المحرز في إطار خطة العمل مساعي قادة الحكومة والمجتمع المدني الحثيثة لإنجاز التزاماتهم، بتوجيه من وحدة الحكومة المفتوحة في وزارة التخطيط والتعاون الدولي. وحتى بعد انتهاء فترة التنفيذ في آب/أغسطس 2021، واصل أصحاب المصلحة العمل على عناصر عالقة من خطة العمل. وبفضل هذه المساعي الإيجابية، تم استكمال معظم الإنجازات المتأخرة بحلول نهاية عام 2021، وذلك خارج فترة التنفيذ قيد المراجعة. وطوال هذه العملية، تبنّت وحدة الحكومة المفتوحة مقاربة منهجية لتنفيذ أهم المراحل وفتحت قنوات تواصل مع منظمات المجتمع المدني. وواصلت قوات عمل معنية بالالتزامات تضمّ أصحاب مصلحة من الحكومة والمجتمع المدني بالعمل على استمرار هذا الالتزام. وقد شهدت عملية الحكومة المفتوحة تعاونًا إيجابيًا بين المجتمع المدني والحكومة في ظل مساحة مدنية متقلصة. كذلك، حظيت خطة العمل بدعم من التمويل والخبرة الدوليين.

وبموجب خطة العمل هذه، حققت الالتزامات تقدمًا مثمرًا نحو اعتماد آليات ملاحظة وإتاحة مشاركة المواطنين في العملية التشريعية. وتمّ في إطار الالتزام عدد 3 تنظيم حوار وطني يتعلق بقانون الإدارة الوطنية الصادر مؤخرًا. وعكست التغييرات التي أُدخلت إلى القانون بعض توصيات المواطنين، ولكنها كانت في المقام الأول من صياغة وزير الإدارة المحلية.[4] وفي أعقاب نهاية فترة التنفيذ، قدّم الالتزام عدد 4 ميزة سمحت بعرض الشكاوى المتعلقة بحقوق الإنسان على منصة حكومية للحصول على ملاحظات المواطنين. وقد أرست التزامات أخرى أسس النفاذ إلى المعلومات (الالتزامان 2 و5) والفضاء المدني (الالتزام عدد 1)، لكن أثرها كان محدودًا في الفترة قيد المراجعة. بشكل عام، كانت آراء منظمات المجتمع المدني

المحلية متباينة إزاء الإصلاحات المنفذة بموجب خطة العمل. وفي استطلاع جرى عام 2021 وشمل 184 ممثلًا عن المجتمع المدني، اعتبر نصفهم تقريبًا أن عملية الحكومة المفتوحة تساهم في تطوّر الشفافية والمساءلة والمشاركة في الأردن.[5]

ورغم مستوى الإنجاز المرتفع، لم تسفر الالتزامات الواردة في خطة العمل عن نتائج أولية، إذ لم يلبِّ تصميم الالتزام أهداف السياسة. كما أن التغييرات التدريجية التي ضمتها الالتزامات لم تستجِب بشكل كاف إلى بيئة تقيّد النفاذ إلى المعلومات[6] وإلى الانخفاض الملحوظ في الفضاء المدني[7]. واعتبارًا من آب/أغسطس 2021، فشل الأردن في تلبية المعايير اللازمة ضمن عملية التحقق من القيم التي تجريها شراكة الحكومة المفتوحة في تدبيرين رئيسيين، بسبب قمع منظمات المجتمع المدني والسيطرة على دخولها وخروجها من الحياة العامة.[8] وفي العام 2021، وجّه الرؤساء المشاركون لشراكة الحكومة المفتوحة دعوةً عالمية إلى كل أعضاء الشراكة لاستخدام خطط عملهم الجديدة والحالية من أجل وضع التزامات طموحة تتصدى للتحديات الأساسية في الفضاء المدني[9]. ومن شأن خطط العمل المستقبلية أن تستفيد من استهداف الفرص بشكل استراتيجي لتطبيق سياسات حكومة مفتوحة أكثر أهمية. والنقطة الإيجابية هي أن الجهود المتواصلة التي تبذلها الأطراف الملتزمة بعد فترة التنفيذ تساهم في تأسيس قاعدة أقوى تُبنى عليها خطة العمل الخامسة.

## 2.2 أثر جائحة كوفيد-19 على التنفيذ

تسببت جائحة كوفيد-19 بتباطؤ وتيرة التنفيذ وبنقص في الموظفين وأدت إلى الانتقال إلى الاجتماعات عبر الإنترنت. وقد أثر ذلك على جلسات التخطيط للتنفيذ والنقاشات والتدريب. كما وضعت القيود المفروضة على تجمعات الأفراد الضغوط على بعض أنشطة الالتزامات، ما أدى إلى تقصيرٍ في تحقيق النتائج المخطط لها ضمن المهل الزمنية المرجوة. هذا وساهمت ساعات العمل المحدودة بتأخير إنجاز أدلّة حوكمة الجمعيات المحددة في الالتزام عدد 1.[10] أما في ما يتعلق بالالتزام عدد 4، فقد تسببت جائحة كوفيد-19 بتأخير إطلاق آلية الشكاوى المتعلقة بحقوق الإنسان إلى ما بعد فترة التنفيذ. وقد أحرز الالتزام عدد 5 تقدمًا ملحوظًا، ولكن تعذّر إجراء التدريب العملي الميداني على فهرسة وإدارة السجلات العامة بسبب جائحة كوفيد-19، ما حدّ بالتالي من استيعاب أساليب نفاذ جديدة إلى بروتوكولات المعلومات.

كذلك، يدعم الفضاء المدني التنفيذ الفعال لإصلاحات الحكومة المفتوحة، لكن الجائحة زادت التحديات الأساسية التي تواجه بيئة المجتمع المدني التشغيلية. وفي استجابة لكوفيد-19 ومن دون مشاورات مهمة مع المجتمع المدني، طبّقت المملكة الهاشمية قانون الدفاع لعام 1992 في آذار/مارس 2020. ومذّاك، أفادت منظمة فريدوم هاوس أن حرية التجمع وحرية التعبير تعرّضت للقيود، بما في ذلك حرية نشر التقارير عن الجائحة.[11] ومن شأن الالتزامات المستقبلية أن تمكّن منظمات المجتمع المدني من وضع سياسات جريئة تفتح الفضاء المدني. ويمكن أيضًا تكرار التعاون بين الحكومة والمجتمع المدني، الذي أتاحته شراكة الحكومة المفتوحة في الأردن، في مجالات حكومية أخرى، ما يضفي الطابع المؤسسي على المشاركة العامة في مجالات السياسات الحاسمة، مثل الاستجابات لأزمات الصحة العامة.

---

[1] "آلية إعداد التقارير المستقلة: تقرير تصميم خطة العمل للأردن 2018-2020". شراكة الحكومة المفتوحة (19 أيلول/سبتمبر 2021). https://www.opengovpartnership.org/documents/jordan-design-report-2018-2020/

[2] "تقرير تقييم أداء حكومة د. بشر الخصاونة خلال عام من تشكيلها" *مركز الحياة-راصد* (25 تشرين الأول/أكتوبر 2021)، 10، http://www.hayatcenter.org/publications/report-on-dr-bisher-al-khasawneh%e2%80%99s-government-performance-in-its-first-year/ (تمّ النفاذ إليه في 9 تشرين الثاني/نوفمبر 2021).

[3] مي عليمات وعامر بني عامر، "الأردن – تقرير نهاية المدة 2014–2016"، *آلية إعداد التقارير المستقلة التابعة لشراكة الحكومة المفتوحة* (15 حزيران/يونيو 2017)، https://www.opengovpartnership.org/documents/jordan-end-of-term-report-2014-2016/ (تم النفاذ إليه في 9 تشرين الثاني/نوفمبر 2021).

[4] أسامة محسن (مؤسسة فريدريش إيبرت)، مقابلة مع باحث في آلية إعداد التقارير المستقلة، 26 تشرين الثاني/نوفمبر 2021.

[5] "دراسة أساسية حول تعزيز مبادئ الحكومة المفتوحة في الأردن" *نحن نشارك* (30 أيلول/سبتمبر 2021).

[6] "تقرير التعبير العالمي 2021: تصنيفات الدول" (The Global Expression Report 2021: Country rankings) *منظمة المادة 19* (2021)، https://www.article19.org/wp-content/uploads/2021/07/GxR-2021-Country-Rankings-Final.pdf (تمّ النفاذ إليه في 13 كانون الأول/ديسمبر 2021).

[7] "سلطة الشعب تتعرض للهجوم 2021: الشرق الاوسط وشمال أفريقيا" (People Power Under Attack 2021: Middle East & North Africa) منظمة *سيفيكوس* (2021)، https://findings2021.monitor.civicus.org/middle-east-north-africa.htm (تمّ النفاذ إليه في 13 كانون الأول/ديسمبر 2021).

[8] تنفذ شراكة الحكومة المفتوحة عملية تحقق من القيم كل سنة، تسعى إلى التأكد مما إذا كانت الحكومات الأعضاء تبيّن عن التزامٍ مُثبت في الحكومة المفتوحة. وينظر التقييم في تلبية الحكومات لمعيار أداء أساسي يتعلق بالتزامها لقواعد الحوكمة الديمقراطية وقيمها كما هي مذكورة في بيانات الحكومة المفتوحة. "معايير الأهلية وقيم شراكة الحكومة المفتوحة"، *شراكة الحكومة المفتوحة* (7 حزيران/يونيو 20212) https://www.opengovpartnership.org/process/joining-ogp/eligibility-criteria/.

[9] "إجراءات حماية وتعزيز الفضاء المدني"، شراكة الحكومة المفتوحة (2021)، https://www.opengovpartnership.org/actions-for-a-secure-and-open-civic-space/.

[10] لمى قطيشات (قسم مراقبة الشركات)، مقابلة مع باحث في آلية إعداد التقارير المستقلة، 24 تشرين الثاني/نوفمبر 2021.

[11] نيخيل دوتا Nikhil Dutta وتيناتين نينوا Tinatin Ninua، "الفضاء المدني كشرط أساسي لإصلاحات الحكومة المفتوحة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا" (Civic Space as a Key Prerequisite of Open Government Reforms in the MENA Region)، *شراكة الحكومة المفتوحة* (3 تشرين الثاني/نوفمبر 2020)، https://www.opengovpartnership.org/stories/civic-space-as-a-key-prerequisite-of-open-government-reforms-in-the-mena-region/ (تمّ النفاذ إليه في 21 كانون الأول/ديسمبر 2021)؛ "الأردن: الحرية في العالم 2021"، فريدوم هاوس (2021)، https://freedomhouse.org/country/jordan/freedom-world/2021 (تم النفاذ إليه في 8 آذار/مارس 2022).

## 2.3 النتائج المبكرة

تقرّ آلية إعداد التقارير المستقلة بأن النتائج قد لا تكون ملموسة خلال الإطار الزمني لخطة العمل الممتد على سنتين وأنه لا بدّ على الأقل من تحقيق مستوى إنجاز كبير من أجل تقييم النتائج المبكرة. ولأغراض تقرير نتائج المرحلة الانتقالية، ستستخدم آلية إعداد التقارير المستقلة مؤشر ***"هل انفتحت الحكومة؟"*** لتسليط الضوء على النتائج المبكرة استنادًا إلى التغييرات في ممارسة الحكومة في مجالات مرتبطة بقيم شراكة الحكومة المفتوحة. وخلال الفترة المقبلة، ستتوقف تقارير النتائج الصادرة عن آلية إعداد التقارير المستقلة عن استخدام هذا المؤشر.

وفي حين أرست الالتزامات في خطة العمل هذه أسس عمل إيجابية، إلا أنها لم تسفر عن نتائج مبكرة في الحكومة المفتوحة خلال فترة التنفيذ. ويركز هذا القسم عادةً على نتائج تنفيذ الالتزامات التي تنطوي على طموح أو تصميم متين وفق تقييم تقرير التصميم الصادر عن آلية إعداد التقارير المستقلة. كما يسلّط الضوء على الالتزامات التي قد تفتقر إلى الوضوح و/أو الطموح، ولكن تنفيذها كان ناجحًا وأدخل تغييرات "كبيرة" أو "بارزة" على ممارسات الحكومة.[1] وقد تحتاج الالتزامات التي تمّ تحليلها في هذا القسم إلى مستوى تنفيذ "كبير" على الأقل، بحسب تقييم آلية إعداد التقارير المستقلة في القسم 2.4،[2] غير أن أيًا من الالتزامات في خطة العمل لم يلبِ هذا المعيار في وقت المراجعة.

مع ذلك، يمكن الملاحظة على كافة المستويات أن أطراف الالتزام واصلت الجهود بعد انتهاء فترة التنفيذ، ومن الممكن أن تحقق نتائج الحكومة المفتوحة على المدى الطويل. على سبيل المثال، وبناءً على الالتزام عدد 1، يمكن للجهود المتواصلة لإصلاح آلية التمويل الأجنبي لمنظمات المجتمع المدني أن تقلل من الرقابة الحكومية غير المبررة وتسهّل الوصول إلى التمويل الأجنبي. أما بالنسبة إلى آلية الشكاوى المتعلقة بحقوق الإنسان بموجب الالتزام عدد 4، فالأدلة على نتائج الحكومة المفتوحة تقوم على مستوى قوي من الاستجابة الحكومية لشكاوى حقوق الإنسان، والإبلاغ المفتوح عن الشكاوى، والجهود المستمرة لضمان تبنّي المستخدمين لها.

وفي خطط العمل المستقبلية، تقدّم آلية إعداد التقارير المستقلة التوصيات التالية بشأن تحقيق نتائج مبكرة في ممارسات الحكومة المفتوحة:

- تمكين منظمات المجتمع المدني من وضع أجندة وإعداد سياسات جريئة تفتح الفضاء المدني. ويمكن لهذه السياسات معالجة القيود الملحوظة المفروضة على الفضاء المدني، بما في ذلك متطلبات التسجيل والمتطلبات التنظيمية الشاقة للجمعيات والتدخل بشؤون تلك التي تمارس حقوقها في حرية التعبير والتظاهر السلمي وكذلك القيود المفروضة على التعبير عبر الإنترنت والنفاذ إلى المواقع الإلكترونية.

---

[1] حددت تقارير التصميم الصادرة عن آلية إعداد التقارير المستقلة الالتزامات القوية على أنها "**التزامات جديرة بالملاحظة**" في حال تقييمها على أنها تملك أثرًا محتملًا يمكن تحقيقه وملائمًا و"تحويليًا". وفي حال عدم تلبية أي من الالتزامات عتبة الأثر المحتمل، تختار آلية إعداد التقارير المستقلة التزامات جديرة بالملاحظة من الالتزامات ذات الأثر المحتمل "المعتدل". وللاطلاع على قائمة الالتزامات الأردنية الجديرة بالملاحظة، أنظر الملخص التنفيذي لتقرير التصميم الصادر عن آلية إعداد التقارير المستقلة 2018–2020: https://www.opengovpartnership.org/documents/jordan-design-report-2018-2020/

[2] إن الالتزامات التالية المقيّمة على أنها جديرة بالملاحظة في تقرير تصميم خطة العمل للأردن الصادر عن آلية إعداد التقارير المستقلة غير مدرجة في هذا القسم لأن الآلية لم تجد براهين على النتائج الأولية بعد::

الالتزام عدد 1: التشاركية والحوار بين القطاع العام والمجتمع المدني

الالتزام عدد 4: آليات استقبال الشكاوى المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان

- تكرار إشراك الحكومة والمجتمع المدني الذي أتاحته عمليات شراكة الحكومة المفتوحة في الأردن في مجالات أخرى من الحكومة، ما يضفي بالتالي الطابع المؤسسي على مشاركة العامة في مجالات أساسية من السياسة، على غرار الاستجابات للأزمات الصحية العامة.
- تمكين المشاركة من خلال تسليم صلاحية صنع القرار إلى أفراد من العامة والمجتمع المدني، مع وجود مستفيدين وسط كل مرحلة من التنفيذ. قياس نجاح تصميم خطط العمل المستقبلية بحسب تقاربها من احتياجات المواطنين.
- السعي وراء تطبيق إصلاحات طموحة وتحويلية، مع وضع إطار زمني أطول لخطة العمل الأردنية التالية لتحقيق نتائج تتجاوز التغييرات التدريجية أو البيروقراطية لممارسات الحكومة.

## 2.4 تنفيذ الالتزام

يشمل الجدول أدناه تقييمًا لمستوى إنجاز كل التزام في خطة العمل.

| الالتزام | الإنجاز:<br><br>*(ما من دليل متوفر، لم يبدأ بعد، محدود، كبير أو كامل)* |
|---|---|
| **1. تعزيز التشاركية والحوار بين القطاع العام والمجتمع المدني** | **كبير:**<br><br>استنادًا إلى المشاورات مع المجتمع المدني، تم تطوير آلية جديدة للتمويل الخارجي. وقد وافق مجلس الوزراء على هذه الآلية في كانون الأول/ديسمبر 2019 (بلاغ رقم 50635/6/10/56) وتمّ تعديلها وإقرارها مجددًا في تموز/يوليو 2020.[1] واستنادًا إلى المركز الدولي للقانون غير الهادف للربح، و"نحن نشارك"، ساهمت الآلية المحدثة نوعًا ما في تبسيط عملية التمويل. وأصبح بإمكان منظمات المجتمع المدني الآن التواصل مع لجنة حكومية منفردة للحصول على الموافقة بدلًا من ثلاث جهات حكومية.[2] ووفق الآلية الحالية، تجري دائرة مراقبة الشركات تدقيقًا أوليًا في الطلبات المقدّمة من الشركات غير الربحية، فيما ترسل الجمعيات طلباتها إلى سجل الجمعيات للتدقيق الإداري. ويُستتبع هذا الإجراء بدراسة من قبل اللجنة ومجلس الوزراء. وتبلّغ الدائرة مقدمي الطلبات عن تحديثات حالة التراسل عبر البريد الإلكتروني في كل مرحلة من مراحل عملية تقديم الطلبات، وهي تحديثات لم تتم مشاركتها سابقًا.[3] كما تراجع الجدول الزمني المخصص للموافقة إلى نحو شهر بدلًا من ستة أشهر – رغم أنه يمتد أحيانًا لفترة أطول. وتشمل المسائل العالقة المتعلقة بإجراءات الموافقات الجديدة على التمويل الخارجي استمرار تدخل الحكومة بأنشطة برنامج المجتمع المدني وطول فترة عملية الموافقة.[4] هذا وتشرح منظمة "رشيد" (الشفافية الدولية–الأردن) أن رفض مشاريع المجتمع المدني استنادًا إلى "تواؤمها" مع أولويات الدولة أدى إلى فرض قيود على الفضاء المدني.[5] علاوةً على ذلك، تشكّل عناصر عملية الموافقة التي تستلزم التواجد الشخصي، على غرار تقديم نسخ ورقية عن النماذج، عوائق أمام المنظمات المتمركزة خارج عمّان. ونظرًا إلى هذه المشاكل، تمّ تكليف لجنتين بتحديث الإجراءات مجددًا بعد انتهاء فترة التنفيذ.[6] وعلى صعيد أدلة حوكمة الجمعيات المزمعة واستراتيجية المجتمع المدني الطوعية، فقد نُشرت كلها بنهاية عام 2021 (حيث صدرت كل الأدلة بعد انقضاء فترة التنفيذ)[7]. وأفادت الدائرة أن مرحلة الإعداد خلال فترة التنفيذ واجهت تأخيرات مرتبطة بفيروس كورونا المستجد[8]. ولم تجد آلية إعداد التقارير المستقلة دليلًا خلال البحث الأولي على أن هذا الالتزام ساهم في فتح البيئة التشغيلية لمنظمات المجتمع المدني. غير أن الجهود المستمرة لإصلاح آلية التمويل الأجنبي لمنظمات المجتمع |

| | |
|---|---|
| | المدني قد تحقق نتائج الحكومة المفتوحة على المدى الطويل. وخلال الفترة اللاحقة، توصي الآلية بإبرام شراكة وثيقة مع المجتمع المدني والخبراء الدوليين لضمان أن تحدّ الإصلاحات من الرقابة الحكومية غير المبررة وتسهيل النفاذ إلى التمويل الخارجي بالتماشي مع الممارسات الفضلى الدولية. |
| **2. تطوير وتعزيز تطبيق سياسة البيانات الحكومية المفتوحة** | **كامل:**<br>تضمّن هذا الالتزام مشاركة من مركز الحياة–راصد ورشيد والجمعية الأردنية للمصدر المفتوح وجمعية شركات تقنية المعلومات والاتصالات – "إنتاج". بموجب هذا الالتزام، أصدر مجلس الوزراء تعليمات لنشر بيانات الحكومة المفتوحة على منصة بيانات الحكومة المفتوحة في شباط/فبراير 2019، وتمّت الموافقة على إطار جودة بيانات الحكومة المفتوحة في أيلول/سبتمبر 2020.[9] وفي أيلول/سبتمبر 2019، أُضيفت معايير جديدة بشأن البيانات المفتوحة على جائزة الملك عبدالله الثاني لتميز الأداء الحكومي والشفافية.[10] ومنذ آذار/مارس 2019 ولغاية شباط/فبراير 2021، دعمت ورش عمل إشراك أصحاب المصلحة الحكوميين بالبيانات المفتوحة.[11] واعتبارًا من تشرين الأول/أكتوبر 2021، شملت منصة البيانات المفتوحة 894 قاعدة بيانات من 82 جهة حكومية،[12] وهو عدد ارتفع من 230 قاعدة بيانات متأتية من 35 جهة حكومية في آذار/مارس 2020.[13] كما لحظت رشيد أنه بحلول نهاية فترة التنفيذ، شملت معظم المواقع الإلكترونية الحكومية نموذجًا لطلبات البيانات.[14] غير أن البنك الدولي يفيد عن استخدام محدود نسبيًا لبيانات الحكومة المفتوحة من قبل منظمات المجتمع المدني والشركات، ما يشير إلى مشاكل في إيلاء الأولوية للمعايير أو الجودة أو وثاقة الصلة بالنسبة للمستخدمين.[15] ويوضح كل من مركز الحياة–راصد ورشيد أنه نادرًا ما يتمّ الكشف عن البيانات في صيغة حديثة وسهلة الفهم، في حين تظهر عيوب في جودة البيانات، ما يحدّ قابلية استخدامها من قبل العامة. وتدعو المنظمتان إلى تضافر الجهود من أجل بناء إرادة سياسية في ما يتعلق بالنفاذ إلى المعلومات.[16] وفي حين أنه تمّ إنجاز كافة الأنشطة ضمن هذا الالتزام، لم تجد آلية إعداد التقارير المستقلة أي دليل بأن التنفيذ ساهم في تحقيق هدف السياسة المذكورة لنفاذ العامة واستخدام البيانات التي تملكها الحكومة. وتشير هذه الفجوة بين التنفيذ والدليل بتحقيق نتائج مبكرة إلى فرصة لتصميم التزام أكثر صلابة. وفي المستقبل، توصي آلية إعداد التقارير المستقلة المصلحين الحكوميين بالتشاور عن كثب مع مستخدمي البيانات خلال عملية تصميم الالتزام لضمان أن الأنشطة المخطط لها تعالج العوائق القائمة أمام استخدام البيانات وتعكس الأولويات العامة. |
| **3. تعزيز الحوار الوطني للوصول إلى حزمة الإصلاح السياسي** | **كامل:**<br>تمّ عقد حوار وطني بين نهاية 2018 وأيار/مايو 2019، مع التركيز على إصلاحات محتملة لقانون اللامركزية والبلديات وقانون الانتخابات والأحزاب |

| | |
|---|---|
| | السياسية في الأردن.[17] وأعقب ذلك العديد من الحوارات الوطنية السابقة، آخرها في 2011، أسفرت عن خيبة في أوساط العامة من هذه العمليات.[18] وبموجب هذا الالتزام، وبتسهيل من وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية ومركز الحياة–راصد، انطوى الحوار على 53 جلسة على مستوى محافظات الأردن، وسط مشاركة 1568 شخصًا (36% منهم من الإناث). وضمّ المشاركون ممثلين من البرلمان والأحزاب السياسية ومجالس المحافظات/البلديات/المحلية ومنظمات المجتمع المحلي واتحادات العمال وغرف التجارة والخبراء القانونيين والنساء والشباب، وغيرهم. وقد تمّ جمع أكثر من ألف توصية مجمعة ضمن توصيات في تقرير نُشر في حزيران/يونيو 2019.[19] وبعد سنتين، تمّ تعيين نحو عشرين من المشاركين في الحوار السابق في اللجنة الملكية للإصلاح السياسي، وهي لجنة تضمّ 92 شخصًا صاغت الإصلاحات الخاصة بقانون اللامركزية والبلديات والقانون الانتخابي.[20] وربما يكون قانون اللامركزية والبلديات الجديد الصادر في حزيران/يونيو 2021 قد مثّل إحدى توصيات الحوار الوطني، ولكنه يُعزى في المقام الأول إلى وزارة الإدارة المحلية (سابقًا وزارة البلديات).[21] وشدّد نقاد القانون الجديد أنه لا ينقل الصلاحيات إلى ممثلين مختارين، مشيرين على سبيل المثال إلى الأحكام الجديدة التي تسمح لمجلس الوزراء بتعيين عمدة عمّان وثلث أعضاء المجلس.[22] وبالمقارنة مع الحوارات الوطنية السابقة، يعتبر مركز الحياة–راصد أن هذا الحوار الوطني ترك أثرًا أكبر على السياسة.[23] لكن وفقًا لمؤسسة بيرغوف، قد يكون غياب أي دور استشاري وصلاحيات صنع قرار في الحوارات الوطنية السابقة قد عزّز الخيبة وعدم الاهتمام السياسيَين.[24] واستمرت عناصر أوجه القصور هذه في الحوار الوطني الأخير. وصحيح أن هذا الالتزام قد يحقق نتائج طويلة الأمد على مستوى الحكومة المفتوحة ولكن بتاريخ كتابة هذه السطور، لم تسفر مشاركة المواطنين سوى عن تغييرات تدريجية على القانون، وسط انحسار الأثر بسبب تفاوت استمر عامين بين الحوار وإعداد القانون الجديد. |
| **4. توحيد وتطوير آليات استقبال الشكاوى المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان** | **محدود:**<br>تم تطور إطار تشريعي وتنظيمي لمكتب المنسق الحكومي لحقوق الإنسان خلال فترة التنفيذ، وفقًا لوحدة الحكومة المفتوحة في وزارة التخطيط والتعاون الدولي.[25] عقب انتهاء فترة تنفيذ خطة العمل، أطلقت منصة "بخدمتكم"[26] خاصية تقديم شكاوى متعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان في أيلول/سبتمبر 2021، التي يمكن النفاذ إليها أيضًا من خلال خط هاتف مركز الاتصال الوطني.[27] وتمّ تحديث هذه المنصة في إطار خطة العمل السابقة وهي تزوّد الأردنيين بأساليب لتقديم الأسئلة والاقتراحات والمدح والشكاوى والتقارير إلى الحكومة وتعقبها.[28] ومن خلال خاصية المنصة الجديدة، يمكن تصنيف الشكاوى المتعلقة بحقوق الإنسان على أنها خطيرة أو متوسطة أو عادية، ما يستدعي ردودًا في غضون ثلاثة أيام أو أسبوع أو شهر على التوالي. ويرى محامون بلا حدود ومكتب المنسق الحكومي لحقوق الإنسان |

| | |
|---|---|
| | هذه الخاصية على أنها تسهّل تقديم الشكاوى المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان ومعالجتها.[29] وعلى صعيد استخدام هذه الخاصية، حمّل أكثر من 50 ألف مستخدم التطبيق منذ 2017، ولكنه حصل على تصنيف 5/2.6 وتردّد عن مواجهته مشاكل فنية.[30] واستعدادًا للخاصية الجديدة، تمّ تنظيم دورة تدريبية في أيار/مايو 021 لجهات الاتصال الحكومية حول حقوق الإنسان ومنصة "بخدمتكم" وعملية الاستجابة الفعالة للشكاوى المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان.[31] واستنادًا إلى مكتب المنسق الحكومي لحقوق الإنسان، بدأ ذلك برأب فجوات ذات صلة في الثقافة المؤسسية.[32] وعمومًا، قيّمت آلية إعداد التقارير المستقلة هذا الالتزام بأنه حقق مستوى إنجاز محدودًا، إذ لم يتمّ إكمال مراحل رئيسية خلال فترة التنفيذ. ونظرًا إلى تأخر إطلاق المنصة، لم ينشر مكتب المنسق الحكومي لحقوق الإنسان بعد تقريرًا دوريًا حول الشكاوى.[33] وتتمحور الأدلة على تحقيق نتائج طويلة الأمد في مجال الحكومة المفتوحة حول مستوى كبير من الاستجابة الحكومية لشكاوى انتهاكات حقوق الإنسان والإبلاغ العلني عن الشكاوى والمساعي المتواصلة لضمان استعمال المستخدمين لهذه المنصة. |
| **5. مأسسة إجراءات إنفاذ قانون ضمان حق الحصول على المعلومات** | **كبير:**<br><br>في كانون الأول/ديسمبر 2020، وافق رئيس الوزراء على ثلاثة بروتوكولات حول الحصول على المعلومات وتعميمها على الإدارات والمؤسسات الحكومية المعنية.[34] وأوضحت هذه البروتوكولات إجراءات الحصول على المعلومات وتحديد السري منها وغير السري وأرشفة المعلومات وإدارتها.[35] وقد تمّ إعدادها من قبل لجان تضمّ خبراء من الحكومة والمجتمع المدني، بما في ذلك الشفافية الأردن والمركز الوطني لحقوق الإنسان ومركز حماية حرية الصحفيين.[36] كذلك، قاد مركز حماية حرية الصحفيين حملة توعية حول الحصول على المعلومات من أيلول/سبتمبر 2019 ولغاية تشرين الأول/أكتوبر 2020. وعقب انتهاء فترة التنفيذ، كان التقدّم ساريًا على قدم وساق للبدء بمراقبة امتثال المؤسسات الحكومية.[37] وعمومًا، نصّ الالتزام على أن هدف السياسة هو تعزيز امتثال الحكومة لقانون ضمان حق الحصول على المعلومات. وتُعتبر المشاركة في إعداد البروتوكولات خطوة أولية مهمة باتجاه توضيح عمليات الحصول على المعلومات.[38] غير أن آلية إعداد التقارير المستقلة خلصت إلى أن البروتوكولات لم تسفر عن الكثير من التغيير في ممارسات الحكومة، إذ إنها تطوعية[39] وتنتظر العديد من الوكالات بدلًا من ذلك تعديل قانون ضمان حق الحصول على المعلومات.[40] علاوةً على ذلك، عجزت المراحل الرئيسية المنفذة بموجب هذا الالتزام عن تبديد العوائق الكبيرة أمام حصول المواطنين على المعلومات التي تحتفظ بها الحكومة. وشملت تلك المراحل رقمنة عملية طلب المعلومات وتدريب المسؤولين الحكوميين وإنفاذ البروتوكولات الجديدة.[41] وعلى الرغم من الإنجاز الكبير للمراحل الرئيسية، لا تزال العديد من المؤسسات العامة |

| | |
|---|---|
| | تشجب حق الحصول على المعلومات، وفق مركز حماية حرية الصحفيين ورشيد.[42] واعتبارًا من تشرين الأول/أكتوبر 2021، أظهر استطلاع شمل 3290 أردنيًا أن نسبة 8.1% فقط تعتبر أن الحكومة شفافة في تقديم المعلومات إلى العامة،[43] ما يشير إلى الحاجة لتعزيز المساعي المبذولة على هذا الصعيد. وخلال الفترة المقبلة، توصي آلية إعداد التقارير المستقلة بإبرام شراكات مع المجتمع المدني من أجل القيام بشكل استراتيجي بتحديد الأنشطة التي تعالج العوائق الرئيسية التي تحول دون حصول العامة على المعلومات. كما توصي بالتحقيق في تدابير الإنفاذ من أجل ضمان الامتثال لقانون حق الحصول على المعلومات. |

[1] "تقرير التقدم – الالتزام 1_خطة العمل الوطنية الرابعة في الأردن ضمن شراكة الحكومة المفتوحة"، *وزارة التخطيط والتعاون الدولي*، *وحدة الحكومة المفتوحة* (14 تشرين الثاني/نوفمبر 2021)، https://docs.google.com/document/d/1U6tx1KDMKg2C-MeiCe2-YZr09_1KUhzu/edit, (تمّ النفاذ إليه في 22 تشرين الثاني/نوفمبر 2021).

[2] حنين البيطار (المركز الدولي للقانون غير الهادف للربح)، مقابلة مع باحث في آلية إعداد التقارير المستقلة، 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2021؛ محمود الصبيحات (نحن نشارك)، مقابلة مع باحث في آلية إعداد التقارير المستقلة، 3 تشرين الثاني/نوفمبر 2021.

[3] لمى قطيشات (دائرة مراقبة الشركات التابعة لوزارة الصناعة والتجارة والتموين)، مقابلة مع باحث في آلية إعداد التقارير المستقلة، 24 تشرين الثاني/نوفمبر 2021.

[4] حنين البيطار (المركز الدولي للقانون غير الهادف للربح)، مقابلة مع باحث في آلية إعداد التقارير المستقلة، 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2021؛ محمود الصبيحات (نحن نشارك)، مقابلة مع باحث في آلية إعداد التقارير المستقلة، 3 تشرين الثاني/نوفمبر 2021.

[5] عبير مدانات (رشيد)، مقابلة مع باحث في آلية إعداد التقارير المستقلة، 9 تشرين الثاني/نوفمبر 2021.

[6] حنين البيطار (المركز الدولي للقانون غير الهادف للربح)، مقابلة مع باحث في آلية إعداد التقارير المستقلة، 9 تشرين الثاني/نوفمبر 2021؛ محمود الصبيحات (نحن نشارك)، مقابلة مع باحث في آلية إعداد التقارير المستقلة، 3 تشرين الثاني/نوفمبر 2021.

[7] مي عليمات وآخرون، "دليل الحوكمة في الجمعيات"، وحدة الحكومة الشفافة في وزارة التخطيط والتعاون الدولي، سجل الجمعيات في وزارة التنمية الاجتماعية، دائرة مراقبة الشركات في وزارة الصناعة والتجارة والتموين (تشرين الثاني/نوفمبر 2021)، https://ogp.gov.jo/EBV4.0/Root_Storage/AR/Annex_Manuals/%D8%AF%D9%84%D9%8A%D9%84_%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%88%D9%83%D9%85%D8%A9_%D9%81%D9%8A_%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%85%D8%B9%D9%8A%D8%A7%D8%AA_%D9%86%D8%B3%D8%AE%D8%A9_%D9%86%D9%87%D8%A7%D8%A6%D9%8A%D8%A9.pdf؛ مي عليمات وآخرون، "دليـل الحوكمـة في الشركات التي لا تهدف الى تحقيق الربح"، وحدة الحكومة الشفافة في وزارة التخطيط والتعاون الدولي، دائرة مراقبة الشركات في وزارة الصناعة والتجارة والتموين، سجل الجمعيات في وزارة التنمية الاجتماعية (تشرين الثاني/نوفمبر 2021)، https://ogp.gov.jo/EBV4.0/Root_Storage/AR/Annex_Manuals/%D8%AF%D9%84%D9%8A%D9%84_%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%88%D9%83%D9%85%D8%A9_%D9%84%D9%84%D8%B4%D8%B1%D9%83%D8%A7%D8%AA_%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%8A_%D9%84%D8%A7_%D8%AA%D9%87%D8%AF%D9%81_%D8%A7%D9%84%D9%89_%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%A8%D8%AD.pdf؛ "ورقة الاستراتيجية الطوعية التشاركية للمجتمع المدني بالشراكة مع الجهات الحكومية"، سجل الجمعيات في وزارة التنمية الاجتماعية، دائرة مراقبة الشركات في وزارة الصناعة والتجارة والتموين، وزارة التخطيط والتعاون الدولي (8 تموز/يوليو 2021)، https://ogp.gov.jo/EBV4.0/Root_Storage/AR/Annex_Manuals/%D9%88%D8%B1%D9%82%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%B1%D8%A7%D8%AA%D9%8A%D8%AC%D9%8A%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D8%B7%D9%88%D8%B9%D9%8A%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B4%D8%A7%D8%B1%D9%83%D9%8A%D8%A9_%D9%84%D9%84%D9%85%D8%AC%D8%AA%D9%85%D8%B9_%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AF%D9%86%D9%8A_%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%B1%D8%A7%D9%83%D8%A9_%D9%85%D8%B9_%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%87%D8%A7%D8%AA_%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%83%D9%88%D9%85%D9%8A%D8%A9.pdf.

[8] لمى قطيشات (دائرة مراقبة الشركات التابعة لوزارة الصناعة والتجارة والتموين)، مقابلة مع باحث في آلية إعداد التقارير المستقلة، 24 تشرين الثاني/نوفمبر 2021.

[9] "البيانات المفتوحة"، المملكة الأردنية الهاشمية،

https://portal.jordan.gov.jo/wps/portal/OpenData?lang=en&isFromLangChange=yes#/manageDataSets (تمّ النفاذ إليه في 21 تشرين الأول/أكتوبر 2021).

[10] كتاب مركز الملك عبدالله الثاني للتميز، *مركز الملك عبدالله الثاني للتميز* (14 أيلول/سبتمبر 2019)، https://drive.google.com/drive/folders/1ZR3Kwv0eAhYiuMDtq74YayAsV57XXktj (تمّ النفاذ إليه في 10 تشرين الثاني/نوفمبر 2021).

[11] للحصول على أمثلة عن ورش العمل، راجع: "الأردن: الحكومة المفتوحة والبيانات المفتوحة" *لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا* (24-25 آذار/مارس 2019)، https://www.unescwa.org/events/jordan-open-government-and-open-data (تمّ النفاذ إليه في 10 تشرين الثاني/نوفمبر 2021)؛ فيديو الورشة، *مكتب الحكومة المفتوحة في وزارة التخطيط والتعاون الدولي* (7 شباط/فبراير 2021)، https://drive.google.com/drive/folders/1BplhMXBX-K3pZGhwoWvpzfNE6s1S60AD (تمّ النفاذ إليه في 10 تشرين الثاني/نوفمبر 2021)

[12] "البيانات المفتوحة"، المملكة الأردنية الهاشمية، https://portal.jordan.gov.jo/wps/portal/OpenData?lang=en&isFromLangChange=yes#/manageDataSets (تمّ النفاذ إليه في 21 تشرين الأول/أكتوبر 2021).

[13] "دراسة جدوى حول ممارسات البيانات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: الفرص والتحديات في الأردن" *البنك الدولي* (2021)، https://databank.worldbank.org/data/download/WDR-Jordan/Case_study_Jordan.pdf.

[14] عبير مدانات (رشيد)، مقابلة مع باحث في آلية إعداد التقارير المستقلة، 9 تشرين الثاني/نوفمبر 2021.

[15] "دراسة جدوى حول ممارسات البيانات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: الفرص والتحديات في الأردن" *البنك الدولي* (2021)، https://databank.worldbank.org/data/download/WDR-Jordan/Case_study_Jordan.pdf.

[16] مهند زويّد (مركز الحياة-راصد)، مقابلة مع باحث في آلية إعداد التقارير المستقلة، 4 تشرين الثاني/نوفمبر 2021؛ عبير مدانات (رشيد)، مقابلة مع باحث في آلية إعداد التقارير المستقلة، 9 تشرين الثاني/نوفمبر 2021.

[17] محمد الزيود، "ألف توصية جمعها الحوار الوطني حول اللامركزية" *الرأي* (30 تموز/يوليو 2019)، http://alrai.com/article/10495823/%D9%85%D8%AD%D9%84%D9%8A%D8%A7%D8%AA/%D8%A3%D9%84%D9%81-%D8%AA%D9%88%D8%B5%D9%8A%D8%A9-%D8%AC%D9%85%D8%B9%D9%87%D8%A7-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%88%D8%A7%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B7%D9%86%D9%8A-%D8%AD%D9%88%D9%84-%D8%A7%D9%84%D9%84%D8%A7%D9%85%D8%B1%D9%83%D8%B2%D9%8A%D8%A9 (تم النفاذ إليه في 20 تشرين الأول/أكتوبر 2021)؛ "مخرجات الحوار الوطني للامركزية" *وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية، واللجنة الإدارية التابعة للبرلمان ومركز الحياة-راصد* (حزيران/يونيو 2019).

[18] ماريكي بلانك Marike Blunck ولوكشي فيمالاراجاه Luxshi Vimalarajah وأوليفر ويلز Oliver Wils وكورين فون بورغ Corinne von Burg وديفيد لانز David Lanz ومير مباشر Mir Mubashir، *كتيّب الحوار الوطني – دليل للممارسين* (مؤسسة بيرغوف، 2017)، 252، https://berghof-foundation.org/library/national-dialogue-handbook-a-guide-for-practitioners.

[19] محمد الزيود، "ألف توصية جمعها الحوار الوطني حول اللامركزية" *الرأي* (30 تموز/يوليو 2019)، http://alrai.com/article/10495823/%D9%85%D8%AD%D9%84%D9%8A%D8%A7%D8%AA/%D8%A3%D9%84%D9%81-%D8%AA%D9%88%D8%B5%D9%8A%D8%A9-%D8%AC%D9%85%D8%B9%D9%87%D8%A7-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%88%D8%A7%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B7%D9%86%D9%8A-%D8%AD%D9%88%D9%84-%D8%A7%D9%84%D9%84%D8%A7%D9%85%D8%B1%D9%83%D8%B2%D9%8A%D8%A9 (تم النفاذ إليه في 20 تشرين الأول/أكتوبر 2021)؛ "مخرجات الحوار الوطني للامركزية" *وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية، واللجنة الإدارية التابعة للبرلمان ومركز الحياة-راصد* (حزيران/يونيو 2019).

[20] مهند زويّد (مركز الحياة-راصد)، مقابلة مع باحث في آلية إعداد التقارير المستقلة، 4 تشرين الثاني/نوفمبر 2021.

[21] أسامة محسن (مؤسسة فريدريش إيبرت)، مقابلة مع باحث في آلية إعداد التقارير المستقلة، 26 تشرين الثاني/نوفمبر 2021.

[22] أنور الزيادات، "قانون الإدارة المحلية الأردني: الصلاحيات بيد الوزير لا المجالس المنتخبة"، *العربي الجديد* (17 أيلول/سبتمبر 2021)، https://www.alaraby.co.uk/politics/%D9%82%D8%A7%D9%86%D9%88%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%AF%D8%A7%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AD%D9%84%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B1%D8%AF%D9%86%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D9%84%D8%A7%D8%AD%D9%8A%D8%A7%D8%AA-%D8%A8%D9%8A%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B2%D9%8A%D8%B1-%D9%84%D8%A7-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AC%D8%A7%D9%84%D8%B3 (تم النفاذ إليه في 8 تشرين الثاني/نوفمبر 2021).

[23] مهند زويّد (مركز الحياة–راصد)، مقابلة مع باحث في آلية إعداد التقارير المستقلة، 4 تشرين الثاني/نوفمبر 2021.

[24] ماريكي بلانك ولوكشي فيمالاراجاه وأوليفر ويلز وكورين فون بورغ وديفيد لانز ومير مباشر، *كتيّب الحوار الوطني – دليل للممارسين* (مؤسسة بيرغوف، 2017)، 252، https://berghof-foundation.org/library/national-dialogue-handbook-a-guide-for-practitioners.

[25] حصلت آلية إعداد التقارير المستقلة على هذه المعلومات من وحدة الحكومة المفتوحة في وزارة التخطيط والتعاون الدولي خلال الفترة التي سبقت النشر (11 شباط/فبراير 2022).

[26] بخدمتكم، *المملكة الأردنية الهاشمية*، https://portal.jordan.gov.jo/wps/portal/Home/CMU/CMU/!ut/p/z1/04_Sj9CPykssy0xPLMnMz0vMAfljo8ziTS1dPN2dvQ18DfwCXQ0CvQPcvH3CjI0tTE31w8EKDHAARwP9KEL6o_AqCTLEUOBmZGrg6GPpbeltYmpsYGACVYDHDcGpefoFuREGmQHpigD1Uu74/?uri=nm:oid:Z6_59DIGCK0M0NQE0QKPFKLV338R1 (تم النفاذ إليه في 21 تشرين الأول/أكتوبر 2021).

[27] معاذ المومني (محامون بلا حدود)، مقابلة مع باحث في آلية إعداد التقارير المستقلة، 16 تشرين الثاني/نوفمبر 2021.

[28] بخدمتكم، *المملكة الأردنية الهاشمية*، https://portal.jordan.gov.jo/wps/portal/Home/CMU/CMU/!ut/p/z1/04_Sj9CPykssy0xPLMnMz0vMAfljo8ziTS1dPN2dvQ18DfwCXQ0CvQPcvH3CjI0tTE31w8EKDHAARwP9KEL6o_AqCTLEUOBmZGrg6GPpbeltYmpsYGACVYDHDcGpefoFuREGmQHpigD1Uu74/?uri=nm:oid:Z6_59DIGCK0M0NQE0QKPFKLV338R1 (تم النفاذ إليه في 21 تشرين الأول/أكتوبر 2021).

[29] معاذ المومني (محامون بلا حدود)، مقابلة مع باحث في آلية إعداد التقارير المستقلة، 16 تشرين الثاني/نوفمبر 2021؛ نذير العواملة (مكتب المنسق الحكومي لحقوق الإنسان)، مقابلة مع باحث في آلية إعداد التقارير المستقلة، 22 تشرين الثاني/نوفمبر 2021.

[30] بخدمتكم، متجر غوغل بلاي، https://play.google.com/store/apps/details?id=com.rolp.cs.rolp&hl=en_US&gl=US (تم النفاذ إليه في 21 تشرين الأول/أكتوبر 2021).

[31] هبة القسيس، دورة حول توحيد نظام الشكاوى لضباط ارتباط مكتب حقوق الإنسان، وكالة الأنباء الأردنية "بترا" (30 أيار/مايو 2021).

[32] نذير العواملة (مكتب المنسق الحكومي لحقوق الإنسان)، مقابلة مع باحث في آلية إعداد التقارير المستقلة، 22 تشرين الثاني/نوفمبر 2021.

[33] معاذ المومني (محامون بلا حدود)، مقابلة مع باحث في آلية إعداد التقارير المستقلة، 16 تشرين الثاني/نوفمبر 2021.

[34] كتاب تعميم من رئاسة الوزراء، *رئيس الوزراء* (22 كانون الأول/ديسمبر 2020)، https://drive.google.com/drive/folders/1xM5sknkc6eRBazmWVJImbz2oGwcGMAz8 (تم النفاذ إليه في 8 تشرين الثاني/نوفمبر 2021).

[35] إنعام مطاوع (دائرة المكتبة الوطنية التابعة لوزارة الثقافة)، مقابلة مع باحث في آلية إعداد التقارير المستقلة، 15 تشرين الثاني/نوفمبر 2021.

[36] عبير مدانات (رشيد)، مقابلة مع باحث في آلية إعداد التقارير المستقلة، 9 تشرين الثاني/نوفمبر 2021. للاطلاع على سجلات تشكيل اللجنة، أنظر: محضر اجتماع لجنة التصنيف، *المكتبة الوطنية* (4 أيلول/سبتمبر 2019)، https://docs.google.com/document/d/1vfKhVV89A8-LNQgx8Pd215ls7dRl-UO7/edit (تم النفاذ إليه في 8 تشرين الثاني/نوفمبر 2021)؛ "محضر اجتماع لجنة اعداد بروتوكول لانفاذ حق الحصول على معلومات"، مركز *حماية حرية الصحفيين* (10 نيسان/أبريل 2019)؛ https://drive.google.com/drive/folders/1vAU_nrpvvtftmp_3B0jyxfQEOnvGCSsl (تم النفاذ إليه في 8 تشرين الثاني/نوفمبر 2021).

[37] "تقرير التقدم–الالتزام 5_خطة العمل الوطنية الأردنية الرابعة الصادرة عن شراكة الحكومة المفتوحة" *وحدة الحكومة المفتوحة في وزارة التخطيط والتعاون الدولي* (محدثة في 7 تشرين الثاني/نوفمبر 2021)، https://docs.google.com/document/d/1C6ElqEdn9ivpJe8DgBwi2P7R8AJk3yO9/edit (تم النفاذ إليه في 8 تشرين الثاني/نوفمبر 2021).

[38] إنعام مطاوع (دائرة المكتبة الوطنية التابعة لوزارة الثقافة)، مقابلة مع باحث في آلية إعداد التقارير المستقلة، 15 تشرين الثاني/نوفمبر 2021؛ ميس عبدالله (مركز حماية حرية الصحفيين)، مقابلة مع باحث في آلية إعداد التقارير المستقلة، 8 تشرين الثاني/نوفمبر 2021.

[39] ميس عبدالله (مركز حماية حرية الصحفيين)، مقابلة مع باحث في آلية إعداد التقارير المستقلة، 8 تشرين الثاني/نوفمبر 2021.

[40] إنعام مطاوع (دائرة المكتبة الوطنية التابعة لوزارة الثقافة)، مقابلة مع باحث في آلية إعداد التقارير المستقلة، 15 تشرين الثاني/نوفمبر 2021.

[41] ميس عبدالله (مركز حماية حرية الصحفيين)، مقابلة مع باحث في آلية إعداد التقارير المستقلة، 8 تشرين الثاني/نوفمبر 2021.

[42] ميس عبدالله (مركز حماية حرية الصحفيين)، مقابلة مع باحث في آلية إعداد التقارير المستقلة، 8 تشرين الثاني/نوفمبر 2021؛ عبير مدانات (رشيد)، مقابلة مع باحث في آلية إعداد التقارير المستقلة، 9 تشرين الثاني/نوفمبر 2021.

[43] "تقرير حول أداء حكومة د. بشر الخصاونة في عامها الأول"، مركز *الحياة–راصد* (25 تشرين الأول/أكتوبر 2021)، http://www.hayatcenter.org/publications/report-on-dr-bisher-al-khasawneh%e2%80%99s-government-performance-in-its-first-year/ (تم النفاذ إليه في 9 تشرين الثاني/نوفمبر 2021).

# 3. عملية ذات أصحاب مصلحة متعددين

## 3.1 عملية ذات أصحاب مصلحة متعددين طوال فترة تنفيذ خطة العمل

في 2017، اعتمدت شراكة الحكومة المفتوحة معياريْ المشاركة في شراكة الحكومة المفتوحة والمشاركة في الإعداد الراميين إلى دعم مشاركة المجتمع المدني ومشاركته في الإعداد في كافة مراحل دورة شراكة الحكومة المفتوحة. ومن المتوقع أن تستوفي كافة الدول المشاركة في شراكة الحكومة المفتوحة هذين المعيارين. ويكمن الهدف منهما في تعزيز الطموح وجودة المشاركة خلال إعداد وتنفيذ ومراجعة خطط عمل الشراكة.

كما تحدّد بنود حوكمة شراكة الحكومة المفتوحة متطلبات المشاركة والمشاركة في الإعداد التي يتعين على دولة أو جهة استيفائها خلال إعداد وتنفيذ خطة عملها من أجل العمل وفق عملية شراكة الحكومة المفتوحة. والأردن **لم يعمل** بما يتعارض وعملية الشراكة.[1]

يرجى مراجعة الملحق 1 للحصول على لمحة عامة عن أداء الأردن خلال تنفيذ معياريْ المشاركة والمشاركة في الإعداد طوال فترة تنفيذ خطة العمل.

الجدول [3.2]: مستوى النفوذ العام

عدّلت آلية إعداد التقارير المستقلة "نطاق المشاركة" الخاصة بالرابطة الدولية للمشاركة المجتمعية وطبقتها على شراكة الحكومة المفتوحة.[2] وفي إطار روحية هذه الشراكة، على معظم الدول التطلّع إلى "التعاون".

| مستوى النفوذ العام | | خلال إعداد خطة العمل | خلال تنفيذ خطة العمل |
|---|---|---|---|
| التمكين | سلّمت الحكومة صلاحية صنع القرار إلى العامة. | | |
| التعاون | تمّ عقد حوار منتظم وساعد العامة على وضع أجندته. | ✔ | ✔ |
| المشاركة | قدّمت الحكومة ملاحظات حول كيفية أخذ مدخلات العامة بعين الاعتبار. | | |
| الاستشارة | يمكن للعامة تقديم المدخلات. | | |
| الإبلاغ | زوّدت الحكومة العامة بالمعلومات حول خطة العمل. | | |

| | | | |
|---|---|---|---|
| لا مشاورات | لا مشاورات | | |

بالمقارنة مع خطة العمل السابقة، شهد تنفيذ خطة العمل الرابعة تحسينات من حيث انفتاح أصحاب المصلحة الحكوميين على التواصل مع بعض قطاعات المجتمع المدني، ما يعكس تغيرًا في الثقافة المؤسسية.[3] وقد ضمّت أربع من اللجان التوجيهية الخمس على مستوى الالتزامات أصحاب مصلحة من المجتمع المدني. وفي إطار الالتزامين 3 و4، ضمّت كل واحدة من اللجان التوجيهية منظمة من المجتمع المدني باعتبارها عنصرًا أساسيًا لتطوير الحوار الوطني وآلية الشكاوى المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان، على التوالي.[4] أما في إطار الالتزامين 2 و5، فقد انطوت اللجان التوجيهية على توازن أكثر تكافؤًا من ممثلي المجتمع المدني والحكومة.[5] وضمّت هذه الالتزامات المجتمع المدني خلال إعداد إرشادات نشر بيانات الحكومة المفتوحة على منصة بيانات الحكومة المفتوحة، وإطار جودة بيانات الحكومة المفتوحة[6] وبروتوكولات الحصول على المعلومات.[7] كما قادت منظمات المجتمع المدني ورش عمل لترسيخ إشراك أصحاب المصلحة الحكوميين بالبيانات المفتوحة[8] وحملات التوعية بشأن الحصول على المعلومات.[9] ورغم أن الالتزام 1 لم يشمل منظمات مجتمع مدني في لجنته التوجيهية، لكن تمّ في إطاره عقد أربعة اجتماعات مع منظمات المجتمع المدني لترتيب أولويات التنفيذ وتقييم التقدّم المحرز وجمع الملاحظات بشأن آلية التمويل الأجنبي الجديد.[10] كما تم إعداد أدلة حوكمة الجمعيات بمساعدة المجتمع المدني.[11]وعمومًا، لفت أصحاب المصلحة إلى وجود قنوات تواصل مفتوحة مع وحدة الحكومة المفتوحة في وزارة التخطيط والتعاون الدولي.[12] لكن هذه المنظمات التي تركز على الحصول على المعلومات أفادت عن مشاركة حكومية سطحية فحسب وإرادة سياسية محدودة للإصلاح، بخاصةٍ في ظل الحكومة الجديدة.[13] وثمة أيضًا حاجة إلى تنويع منظمات المجتمع المدني المشاركة بعيدًا من أصحاب المصلحة المعروفين[14] وتعزيز المشاركة خارج عمّان.[15] ووسط عقد عدد قليل من اجتماعات التنفيذ في البلديات، قيل إن الحكومات المناطقية والمنظمات القائمة في المجتمعات المحلية أقلّ إلمامًا بعملية الحكومة المفتوحة.[16]

وعمومًا، وجدت أبحاث آلية إعداد التقارير المستقلة تعاونًا إيجابيًا بين المجتمع المدني والحكومة في عملية الحكومة المفتوحة، على الرغم من الفضاء المدني الآخذ بالانكماش في الأردن.[17] وتوصي الآلية بالاستفادة من هذا التقدّم على مستوى شراكة الحكومة المفتوحة من أجل تحسين التعاون في مجالات أخرى من الحكومة، وبالتالي إضفاء الطابع المؤسسي على أجواء مشاركة العامة في مجالات السياسة الأساسية. ومن شأن الأردن أن يستفيد من تضمين مشاركة العامة في إعداد السياسات والاستجابات لأزمات الصحة العامة على غرار جائحة كوفيد-19. وتوصي آلية إعداد التقارير المستقلة أيضًا بإعداد التزامات مستقبلية طموحة تعزّز البيئة التشغيلية لمنظمات المجتمع المدني من أجل معالجة القيود الكبيرة. وتشمل قيود مماثلة متطلبات التسجيل والمتطلبات التنظيمية الشاقة للجمعيات والتدخل بشؤون تلك التي تمارس حقوقها في حرية التعبير والتظاهر السلمي وكذلك القيود المفروضة على التعبير عبر الإنترنت والنفاذ إلى المواقع الإلكترونية.

[1] العمل بما يتناقض مع العملية – الدولة لم تستوفِ (i) "المشاركة" خلال الإعداد أو "الإبلاغ" خلال تنفيذ خطة العمل، أو (ii) الحكومة عجزت عن جمع ونشر وتوثيق مستودع على موقع/صفحة شراكة الحكومة المفتوحة الإلكترونية الوطنية تماشيًا مع توجيهات آلية إعداد التقارير المستقلة.

[2] نطاق المشاركة المجتمعية الخاص بالرابطة الدولية للمشاركة المجتمعية، IAP2، 2014.
https://cdn.ymaws.com/www.iap2.org/resource/resmgr/pillars/Spectrum_8.5x11_Print.pdf.

[3] محمود الصبيحات (نحن نشارك)، مقابلة مع باحث في آلية إعداد التقارير المستقلة، 3 تشرين الثاني/يناير 2021.

[4] محضر الاجتماع 3-5-2019، *وحدة الحكومة المفتوحة التابع لوزارة التخطيط والتعاون الدولي* (5 آذار/مارس 2019)، https://docs.google.com/document/d/13ELnCxN9_3yT80J3p3-q0zGdEZ7ti1Mq/edit (تم النفاذ إليه في 8 كانون الأول/ديسمبر 2021)؛ كتاب موافقة رئاسة الوزراء على تشكيل اللجنة التوجيهية، *رئاسة الوزراء* (6 كانون الثاني/يناير 2020)، https://drive.google.com/drive/folders/1wYvzeno_CBx_7adDv9OJRvoUhHkETtX0 (تم النفاذ إليه في 8 كانون الأول/ديسمبر 2021).

[5] كتاب تشكيل اللجنة، *وزارة الإتصالات وتكنولوجيا المعلومات* (22 نيسان/أبريل 2019)، https://drive.google.com/drive/folders/1wYvzeno_CBx_7adDv9OJRvoUhHkETtX0 (تم النفاذ إليه في 8 كانون الأول/ديسمبر 2021)؛ كتاب تشكيل اللجنة التنفيذية للالتزام الخامس، *إدارة المكتبة الوطنية في وزارة الثقافة* (18 شباط/فبراير 2019)، https://drive.google.com/drive/folders/1uo5PzCyc6Kw02p3-UfM0utDMfO6kk4b_ (تم النفاذ إليه في 8 كانون الأول/ديسمبر 2021).

[6] الاستشارة العامة لمسودة تعليمات نشر البيانات الحكومية، *وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة* (2018) https://modee.gov.jo/AR/ListDetails/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%B4%D8%A7%D8%B1%D8%A7%D8%AA_%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%85%D8%A9_%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%A8%D9%8A%D8%A7%D9%86%D8%A7%D8%AA/15/20 (تم النفاذ إليه في 8 كانون الأول/ديسمبر 2021)؛ إعلان تمديد الاستشارة العامة لمسودة الرخصة الحكومية، *وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة* (3 تموز/يوليو 2019)، https://modee.gov.jo/AR/ListDetails/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%B4%D8%A7%D8%B1%D8%A7%D8%AA_%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%85%D8%A9_%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%A8%D9%8A%D8%A7%D9%86%D8%A7%D8%AA/15/16 (تم النفاذ إليه في 8 كانون الأول/ديسمبر 2021)؛ "تقرير التقدم – الالتزام 2 _ خطة العمل الوطنية الأردنية الرابعة في إطار شراكة الحكومة المفتوحة" *وحدة الحكومة المفتوحة في وزارة التخطيط والتعاون الدولي* (5 أيار/مايو 2021)، https://docs.google.com/document/d/1Um6NI4P0XqNG015yQz7HUw_8C75ejneC/edit (تم النفاذ إليه في 8 كانون الأول/ديسمبر 2021).

[7] عبير مدانات (رشيد)، مقابلة مع باحث في آلية إعداد التقارير المستقلة، 9 تشرين الثاني/نوفمبر 2021. للاطلاع على سجلات تشكيل اللجنة، أنظر: [محضر اجتماع لجنة التصنيف]، *المكتبة الوطنية* (4 أيلول/سبتمبر 2019)، https://docs.google.com/document/d/1vfKhVV89A8-LNQgx8Pd215ls7dRl-UO7/edit (تم النفاذ إليه في 8 تشرين الثاني/نوفمبر 2021)؛ "محضر اجتماع لجنة اعداد بروتوكول لانفاذ حق الحصول على معلومات"، *مركز حماية حرية الصحفيين* (10 نيسان/أبريل 2019)؛ https://drive.google.com/drive/folders/1vAU_nrpvvtftmp_3B0jyxfQEOnvGCSsl (تم النفاذ إليه في 8 تشرين الثاني/نوفمبر 2021).

[8] "تقرير التقدم – الالتزام 2 _ خطة العمل الوطنية الأردنية الرابعة في إطار شراكة الحكومة المفتوحة" *وحدة الحكومة المفتوحة في وزارة التخطيط والتعاون الدولي* (5 أيار/مايو 2021)، https://docs.google.com/document/d/1Um6NI4P0XqNG015yQz7HUw_8C75ejneC/edit (تم النفاذ إليه في 8 كانون الأول/ديسمبر 2021).

[9] تقرير التقدم – الالتزام 5 _ خطة العمل الوطنية الأردنية الرابعة في إطار شراكة الحكومة المفتوحة" *وحدة الحكومة المفتوحة في وزارة التخطيط والتعاون الدولي* (7 تشرين الثاني/نوفمبر 2021)، https://docs.google.com/document/d/1C6ElqEdn9ivpJe8DgBwi2P7R8AJk3yO9/edit (تم النفاذ إليه في 8 تشرين الثاني/نوفمبر 2021).

[10] قائمة الحضور، *سجل الجمعيات ووزارة التخطيط والتعاون الدولي ودائرة مراقبة الشركات* (25 حزيران/يونيو 2019)، https://drive.google.com/drive/folders/1yllMJ3tOCl3c3aU-4r8VbSXJTVz6QSMh (تم النفاذ إليه في 8 كانون الأول/ديسمبر 2021)؛ قائمة حضور الورشة، *منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ووزارة التخطيط والتعاون الدولي* (30 أيلول/سبتمبر 2019)، https://drive.google.com/drive/folders/1Ld7g79hEorORHdS-JeOykghBOs1eKxLq (تم النفاذ إليه في 8 كانون الأول/ديسمبر 2021)؛ تقرير اللقاء الحواري حول "تطبيق آلية التمويل الأجنبي"، *سجل الجمعيات ودائرة مراقبة الشركات* (1 كانون الثاني/يناير 2020)، https://docs.google.com/document/d/1nuPrcjZfF8JpBbXPpMCJxolTMqUuGqga/edit (تم النفاذ إليه في 8 كانون الأول/ديسمبر 2021)؛ "تقرير التقدم – الالتزام 1 _ خطة العمل الوطنية الأردنية الرابعة في إطار شراكة الحكومة المفتوحة" *وحدة الحكومة المفتوحة في وزارة التخطيط والتعاون الدولي* (14 تشرين الثاني/نوفمبر 2021)، https://docs.google.com/document/d/1U6tx1KDMKg2C-MeiCe2-YZr09_1KUhzu/edit (تم النفاذ إليه في 22 تشرين الثاني/نوفمبر 2021).

[11] حصلت آلية إعداد التقارير المستقلة على هذه المعلومات من وحدة الحكومة المفتوحة في وزارة التخطيط والتعاون الدولي خلال الفترة التي سبقت النشر (11 شباط/فبراير 2022).

[12] حنين البيطار (المركز الدولي للقانون غير الهادف للربح)، مقابلة مع باحث في آلية إعداد التقارير المستقلة، 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2021؛ محمود الصبيحات (نحن نشارك)، مقابلة مع باحث في آلية إعداد التقارير المستقلة، 3 تشرين الثاني/يناير 2021؛ مهند زويّد (مركز الحياة-راصد)، مقابلة مع باحث في آلية إعداد التقارير المستقلة، 4 تشرين الثاني/نوفمبر 2021؛ عبير مدانات (رشيد)، مقابلة مع باحث في آلية إعداد التقارير المستقلة، 9 تشرين الثاني/نوفمبر 2021.

[13] ميس عبدالله (مركز حماية حرية الصحفيين)، مقابلة مع باحث في آلية إعداد التقارير المستقلة، 8 تشرين الثاني/نوفمبر 2021؛ عبير مدانات (رشيد)، مقابلة مع باحث في آلية إعداد التقارير المستقلة، 9 تشرين الثاني/نوفمبر 2021.

[14] حنين البيطار (المركز الدولي للقانون غير الهادف للربح)، مقابلة مع باحث في آلية إعداد التقارير المستقلة، 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2021.

[15] محمود الصبيحات (نحن نشارك)، مقابلة مع باحث في آلية إعداد التقارير المستقلة، 3 تشرين الثاني/يناير 2021.

[16] محمود الصبيحات (نحن نشارك)، مقابلة مع باحث في آلية إعداد التقارير المستقلة، 3 تشرين الثاني/يناير 2021؛ مهند زويّد (مركز الحياة–راصد)، مقابلة مع باحث في آلية إعداد التقارير المستقلة، 4 تشرين الثاني/نوفمبر 2021.

[17] "سلطة الشعب تتعرض للهجوم 2021: الشرق الاوسط وشمال أفريقيا" (People Power Under Attack 2021: Middle East & North Africa) منظمة *سيفيكوس* (2021)، https://findings2021.monitor.civicus.org/middle-east-north-africa.htm (تمّ النفاذ إليه في 13 كانون الأول/ديسمبر 2021).

## 3.2 لمحة عامة عن أداء الأردن طوال فترة تنفيذ خطة العمل

المفتاح:

أخضر: يستوفي المعيار

أصفر: قيد التنفيذ (تمّ اتخاذ خطوات لتلبية هذا المعيار، لكن لم يتمّ استيفاؤه)

أحمر: ما من دليل على اتخاذ أي خطوات

| منتدى أصحاب المصلحة المتعددين | خلال الإعداد | خلال التنفيذ |
|---|---|---|
| **1أ. تأسيس المنتدى: تمّ تشكيل منتدى أصحاب المصلحة المتعددين في 26 تشرين الأول/أكتوبر 2011.[1]** | **أخضر** | **أخضر** |
| 1ب. الانتظام: التقى المنتدى بشكل نصف سنوي قبل 2020 ومرة واحدة خلال ما تبقى من فترة التنفيذ، بسبب جائحة كوفيد-19.[2] | أخضر | أصفر |
| 1ج. تطوير التفويض التعاوني: يطوّر أعضاء المنتدى بالاتحاد مسؤوليته وعضويته وهيكلية حوكمته. | أصفر | أصفر |
| 1د. تفويض العامة: خلال فترة التنفيذ، أفاد الموقع الوطني لشراكة الحكومة المفتوحة أنه تمّ تفويض وحدة الحكومة المفتوحة في وزارة التخطيط والتعاون الدولي بإدارة خطط العمل الخاصة بالبلاد،[3] كما عرض قائمة جزئية بأعضاء منتدى أصحاب المصلحة المتعددين.[4] | أصفر | أصفر |
| **2أ. أصحاب المصلحة المتعددون: يضمّ المنتدى ممثلين حكوميين وغير حكوميين على السواء.[5]** | **أخضر** | **أخضر** |
| 2ب. التكافؤ: يضم منتدى أصحاب المصلحة المتعددين ثماني وزارات حكومية ومنظمتين من المجتمع المدني، بالإضافة إلى جمعية رجال الأعمال الأردنيين. وقد اقترب التمثيل في المنتدى من تحقيق التكافؤ خلال فترة التنفيذ، حيث تساهم حاليًا إحدى منظمات المجتمع المدني وتُدعى "همم" – وهي شبكة من المنظمات غير الحكومية – [6] بثلاثة ممثلين، اثنان منهما انضما إلى المنتدى في العام 2019.[7] | أصفر[8] | أصفر |
| **2ج. اختيار شفاف: لا يتمّ اختيار الأعضاء غير الحكوميين في المنتدى من خلال عملية عادلة وشفافة.[9]** | **أحمر** | **أحمر** |
| 2د. تمثيل حكومي رفيع المستوى: يضمّ المنتدى ممثلين حكوميين رفيعي المستوى يتمتعون بصلاحية صنع القرار.[10] | أخضر | أخضر |

| | | |
|---|---|---|
| **3أ. الانفتاح: تقبل وحدة الحكومة المفتوحة المدخلات والعروض بشأن تنفيذ خطة العمل من المجتمع المدني وأصحاب مصلحة آخرين من خارج المنتدى، غير أن وكالات التنفيذ كانت أقلّ تعاونًا مع نظمات المجتمع المدني في ما يتعلق بالحصول على المعلومات.** | **أصفر** | **أصفر** |
| 3ب. المشاركة عن بعد: ثمة فرص للمشاركة عن بعد أقلّه في بعض الاجتماعات والفعاليات. | أصفر | أخضر |
| 3ج. المحضر: تقوم وحدة الحكومة المفتوحة بالإبلاغ بشكل استباقي وبرفع التقارير عن قراراتها وأنشطتها ونتائجها إلى قاعدة أصحاب المصلحة الأشمل من الحكومة والمجتمع المدني وتنشر مجموعة من محاضر الاجتماعات ضمن مستودع البيانات. وقد كانت وكالات التنفيذ أقل استباقيةً في التواصل مع منظمات المجتمع المدني في ما يتعلق بالحصول على المعلومات. | أصفر | أخضر |

المفتاح:

أخضر: يستوفي المعيار

أصفر: قيد التنفيذ (تمّ اتخاذ خطوات لتلبية هذا المعيار، لكن لم يتمّ استيفاؤه)

أحمر: ما من دليل على اتخاذ أي خطوات

| **تنفيذ خطة العمل** | |
|---|---|
| 4أ. شفافية العملية: نشر الموقع الوطني لشراكة الحكومة المفتوحة تقارير حول التقدّم المحرز على مستوى الالتزامات، تمّ تحديثها أثناء تنفيذ المراحل الأساسية للالتزامات.[11] وقد تم إطلاق موقع إلكتروني جديد بعد انتهاء فترة التنفيذ مع خصائص أكثر شمولاً. | أخضر |
| 4ب. قنوات التواصل: يضع الموقع الوطني لشراكة الحكومة المفتوحة رقم هاتف وفاكس وبريد إلكتروني وحساب فيسبوك وتويتر من أجل السماح للعامة بالتعليق على تحديثات التقدّم المحرز على مستوى خطة العمل.[12] | أخضر |
| 4ج. مشاركة المجتمع المدني: لكل التزام، تمّ عقد اجتماعين أو ثلاثة اجتماعات مفتوحة مع المجتمع المدني لمناقشة التنفيذ.[13] | أخضر |
| 4د. التعاون مع آلية إعداد التقارير: شاركت وحدة الحكومة المفتوحة رابط تقرير الآلية مع بعض المؤسسات وأصحاب المصلحة الحكوميين من أجل تشجيعهم على تقديم مدخلات خلال مرحلة التعليق العام.[14] | أخضر |
| 4هـ. مشاركة منتدى أصحاب المصلحة المتعددين: يراقب المنتدى ويتداول بشأن كيفية تحسين تنفيذ خطة العمل الوطنية.[15] | أخضر |

| | |
|---|---|
| 4و. مشاركة منتدى أصحاب المصلحة المتعددين في تقرير التقييم الذاتي: نشرت الحكومة تقارير حول التقدّم المحرز على مستوى الالتزامات، ولكنها لم تقدّم تقارير التقييم الذاتي هذه إلى المنتدى الوطني لأصحاب المصلحة المتعددين من أجل عرض الملاحظات والتعليقات على مضمونها.[16] | أحمر |
| **4ز. المستودع: وثقت الحكومة وجمعت ونشرت مستودع بيانات على الموقع المحلي لشراكة الحكومة المفتوحة بما يتماشى مع توجيهات آلية إعداد التقارير المستقلة.[17]** | **أخضر** |

[1] "خطة العمل الوطنية الرابعة 2018–2021 في إطار مبادرة شراكة الحكومة المفتوحة"، *وزارة التخطيط والتعاون الدولي في المملكة الأردنية الهاشمية* (31 تشرين الأول/أكتوبر 2018)، https://ogp.gov.jo/ebv4.0/root_storage/en/eb_list_page/jordan_4th_nap_english-0.pdf.

[2] مي عليمات (إدماج)، مقابلة مع باحث في آلية إعداد التقارير المستقلة، 3 تشرين الثاني/نوفمبر 2021.

[3] "من نحن"، *وزارة التخطيط والتعاون الدولي*، https://ogp.gov.jo/En/Pages/About_Us (تمّ النفاذ إليه في 16 تشرين الثاني/نوفمبر 2021).

[4] "منتدى أصحاب المصلحة المتعددين"، *وزارة التخطيط والتعاون الدولي*، https://ogp.gov.jo/En/List/Multi_Stakeholder_forum (تمّ النفاذ إليه في 16 تشرين الثاني/نوفمبر 2021).

[5] "منتدى أصحاب المصلحة المتعددين"، *وزارة التخطيط والتعاون الدولي*، https://ogp.gov.jo/En/List/Multi_Stakeholder_forum (تمّ النفاذ إليه في 3 تشرين الثاني/نوفمبر 2021).

[6] "منتدى أصحاب المصلحة المتعددين"، *وزارة التخطيط والتعاون الدولي*، https://ogp.gov.jo/En/List/Multi_Stakeholder_forum (تمّ النفاذ إليه في 3 تشرين الثاني/نوفمبر 2021).

[7] مي عليمات (إدماج)، مقابلة مع باحث في آلية إعداد التقارير المستقلة، 3 تشرين الثاني/نوفمبر 2021.

[8] تجدر الإشارة إلى أن هذا الترميز يعكس تحديثًا لتقرير تصميم خطة العمل الأردنية، حيث كان التكافؤ مرمّزًا في السابق بالأخضر. وقد تم تغيير الترميز في هذا التقرير ليعكس المعلومات الجديدة المتعلقة بتشكيلة منتدى أصحاب المصلحة المتعددين خلال مرحلة إعداد خطة العمل. قبل العام 2019، كان المنتدى يضم ثماني ممثلين حكوميين وممثّلَين عن المجتمع المدني وممثل واحد عن جمعية رجال الأعمال الأردنيين. للاطلاع على مبررات الترميز السابق، انظر "آلية إعداد التقارير المستقلة: تقرير تصميم خطة العمل للأردن 2018–2020". *شراكة الحكومة المفتوحة* (19 أيلول/سبتمبر 2021). https://www.opengovpartnership.org/documents/jordan-design-report-2018-2020/

[9] مي عليمات (إدماج)، مقابلة مع باحث في آلية إعداد التقارير المستقلة، 3 تشرين الثاني/نوفمبر 2021.

[10] "منتدى أصحاب المصلحة المتعددين"، *وزارة التخطيط والتعاون الدولي*، https://ogp.gov.jo/En/List/Multi_Stakeholder_forum (تمّ النفاذ إليه في 3 تشرين الثاني/نوفمبر 2021).

[11] تقدّم خطة العمل الوطنية الأردنية الرابعة في إطار شراكة الحكومة المفتوحة_عبر الإنترنت"، *وزارة التخطيط والتعاون الدولي*، https://drive.google.com/drive/folders/1VAd6EhFcqljk2MWm9-Se6k01GjY7tYGg (تمّ النفاذ إليه في 27 تشرين الأول/أكتوبر 2021).

[12] "تواصل معنا"، *وزارة التخطيط والتعاون الدولي*، https://ogp.gov.jo/EN/Pages/Contact_Us (تمّ النفاذ إليه في 3 تشرين الثاني/نوفمبر 2021).

[13] مي عليمات (إدماج)، مقابلة مع باحث في آلية إعداد التقارير المستقلة، 3 تشرين الثاني/نوفمبر 2021.

[14] المرجع نفسه.

[15] المرجع نفسه.

[16] المرجع نفسه.

[17] تقدّم خطة العمل الوطنية الأردنية الرابعة في إطار شراكة الحكومة المفتوحة _ عبر الإنترنت"، *وزارة التخطيط والتعاون الدولي*، https://drive.google.com/drive/folders/1VAd6EhFcqljk2MWm9-Se6k01GjY7tYGg (تمّ النفاذ إليه في 3 تشرين الثاني/نوفمبر 2021).

## 4. المنهجية والمصادر

يتولى باحثون وطنيون إجراء الأبحاث الخاصة بتقارير آلية إعداد التقارير المستقلة. وتخضع كافة التقارير إلى عملية مراقبة الجودة بقيادة فريق عمل الآلية لضمان تطبيق أعلى معايير الأبحاث والعناية.

تُشرف هيئة الخبراء الدولية التابعة لآلية إعداد التقارير المستقلة على مراقبة جودة كل تقرير. وتضمّ الهيئة خبراء في مجال الشفافية والمشاركة والمساءلة وأساليب البحث في مجال العلوم الاجتماعية.

ويتمّ عرض عملية المراجعة هذه، بما في ذلك إدراج التعليقات المقدمة، بالتفاصيل في القسم الثالث من كتيّب الإجراءات[1] وفي تقرير تصميم خطة العمل الأردنية 2018–2020.

### عن آلية إعداد التقارير المستقلة

ترمي **شراكة الحكومة المفتوحة** إلى ضمان توافر التزامات ملموسة من الحكومات لدعم الشفافية وتمكين المواطنين ومحاربة الفساد واستخدام التكنولوجيات الجديدة لتعزيز الحوكمة. وتقيّم آلية إعداد التقارير المستقلة التابعة للشراكة إعداد وتنفيذ خطط العمل الوطنية من أجل دعم الحوار في أوساط أصحاب المصلحة وتحسين المساءلة.

[1] كتيّب إجراءات آلية إعداد التقارير المستقلة، النسخة 3: https://www.opengovpartnership.org/documents/irm-procedures-manual.

# الملحق 1. مؤشرات آلية إعداد التقارير المستقلة

يمكن إيجاد المؤشرات والأساليب المستخدمة في أبحاث آلية إعداد التقارير المستقلة في كتيّب الإجراءات.[1] في ما يلي ملخص عن المؤشرات الرئيسية التي تقيّمها الآلة:

- **قابلية التحقق:**
  - غير محددة بما يكفي للمراجعة. هل تفتقر الأهداف المذكورة والإجراءات المقترحة كما هي واردة في الالتزام إلى الوضوح والتحديد الكافيين كي يتمّ التحقق من إنجازها بموضوعية من خلال عملية تقييم لاحقة؟
  - محددة بما يكفي للمراجعة. هل الأهداف المذكورة والإجراءات المقترحة كما هي واردة في الالتزام واضحة ومحددة بما يكفي كي يتمّ التحقق من إنجازها بموضوعية من خلال عملية تقييم لاحقة؟
- **وثاقة الصلة:** يقيّم هذا المتغير وثاقة صلة الالتزام بقيم شراكة الحكومة المفتوحة. واستنادًا إلى قراءة حثيثة لنص الالتزام كما هو وارد في خطة العمل، في ما يلي الأسئلة التوجيهية لتحديد وثاقة الصلة:
  - الحصول على المعلومات: هل ستكشف الحكومة عن المزيد من المعلومات أو تحسن جودة المعلومات المُفصح عنها للعموم؟
  - المشاركة المدنية: هل ستسحدث الحكومة أو تحسن الفرص أو القدرات أمام العموم للمشاركة في القرارات أو السياسات أو التأثير عليها؟
  - مساءلة العموم: هل ستستحدث الحكومة أو تحسّن الفرص أمام العموم لمساءلة المسؤولين عن أفعالهم؟
- **الأثر المحتمل:** يقيّم هذا المتغير *الأثر المحتمل* للالتزام، في حال إنجازه كما هو محدّد. يستخدم الباحث في آلية إعداد التقارير المستقلة النص من خطة العمل من أجل:
  - تحديد المشكلة الاجتماعية أو الاقتصادية أو السياسية أو البيئية؛
  - تحديد الحالة القائمة عند بداية خطة العمل؛
  - تقييم درجة تأثير الالتزام، في حال تنفيذه، على الأداء ومدى معالجته للمشكلة.
- **الإنجاز:** يقيّم هذا المتغير تنفيذ الالتزام ومدى التقدّم المحرز في إطاره. ويتمّ تقييم هذا المتغير عند نهاية دورة خطة العمل، في *تقرير التنفيذ الصادر عن آلية إعداد التقارير المستقلة*.
- **هل ساهم في تحقيق هدف الحكومة المفتوحة؟** يسعى هذا المتغيّر إلى تخطي المخرجات والمنجزات والنظر في كيفية تغيّر ممارسة الحكومة، في المجالات المرتبطة بقيم شراكة الحكومة المفتوحة، نتيجة تنفيذ الالتزام. ويتمّ تقييم هذا المتغير عند نهاية دورة خطة العمل، في تقرير التنفيذ الصادر عن آلية إعداد التقارير المستقلة.

### هل الالتزامات موجهة نحو تحقيق النتائج؟

يحمل الالتزام الذي قد يكون موسومًا بنجمة إمكانية أكبر على أن يكون طموحًا ومنفذًا. أما تصميم الالتزام الجيد، فهو الذي يصف بوضوح:

1. **المشكلة:** ما هي المشكلة الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية أو البيئية؟ وذلك بدلًا من وصف مشكلة أو أداة إدارية (على سبيل المثال إن مشكلة "سوء تخصيص أموال الرعاية" أكثر جدوى من "عدم وجود موقع إلكتروني").
2. **الوضع القائم:** ما هو الوضع القائم لمشكلة السياسة عند بداية خطة العمل (مثلًا، "26 في المائة من شكاوى الفساد القضائي لا تتمّ معالجتها حاليًا")؟
3. التغيير: بدلًا من ذكر المخرجات الوسطية، ما هو التغيير السلوكي المستهدف المتوقع من تنفيذ الالتزام (مثلًا تُعتبر "مضاعفة معدلات الإجابات على طلبات المعلومات" هدفًا أقوى من "نشر بروتوكول للإجابة")؟

**الالتزامات الموسومة**

يستحق أحد التدابير، وهو "الالتزامات الموسومة" (✪)، المزيد من الشرح بسبب أهميته الخاصة للقراء وجدواه في تشجيع الدول/الكيانات المشاركة في شراكة الحكومة المفتوحة على التسابق للصدارة. ومن أجل الحصول على نجمة، يجب أن يستوفي الالتزام العديد من المعايير:

- يجب أن يكون تصميم الالتزام **قابلًا للتحقق ووثيق الصلة** بقيم شراكة الحكومة المفتوحة، وأن يحمل أثرًا محتملًا **تحويليًا**. كما هو مقيّم في تقرير تصميم خطة العمل.
- يجب أن يكون تنفيذ الالتزام مقيّمًا ضمن تقرير التنفيذ الصادر عن آلية إعداد التقارير المستقلة على أنه **جزئي أو كلي**.

يتمّ تقييم هذا المتغير عند نهاية دورة خطة العمل، في تقرير التنفيذ الصادر عن آلية إعداد التقارير المستقلة.

[1] "كتيّب إجراءات آلية إعداد التقارير المستقلة"، شراكة الحكومة المفتوحة، https://www.opengovpartnership.org/documents/irm-procedures-manual